



الجلسة ٦٥٦٦

الاثنين ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون (غابون)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين
ألمانيا	السيد بيرغر
البرازيل	السيدة فيوتي
البرتغال	السيد موراييس كابرال
البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
الصين	السيد يانغ تاو
فرنسا	السيد أرو
كولومبيا	السيد ألتاتي
لبنان	السيدة زيادة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
نيجيريا	السيد أونيمولا
الهند	السيد هارديب سنغ بوري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمحوا لي أن أقدم هذا الصباح إحاطة إعلامية موجزة بشأن الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في ليبيا.

مضى ما يقارب خمسة أشهر على بدء الأزمة السياسية في ليبيا، وثلاثة أشهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) و ١٠٠٠ يوم على بدء عمليات حلف شمال الأطلسي. ورغم أنه ليس لدينا فهم مفصل للحالة العسكرية في الميدان، فمن الواضح أن زمام المبادرة الآن، رغم عرقلته، في يد قوات المعارضة وتدعمه أحيانا القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي. وتشير التقارير الصحفية إلى معارك عنيفة في محيط بير الغنام، على بعد حوالي ٥٠ ميلا من طرابلس. وهناك أيضا تقارير عن بعض الأعمال القتالية في البريقة وقصف من جانب قوات النظام في مصراتة وضربات جوية لحلف شمال الأطلسي في طرابلس.

ونواصل جهودنا لتنفيذ أحكام القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وواصل الأمين العام مناقشاته

مع السلطات الليبية وقادة العالم ورؤساء دول الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحلف شمال الأطلسي بشأن الحالة في ليبيا. وشارك، مؤخرا، في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للمنظمات الإقليمية، الذي عقد في القاهرة في ١٨ حزيران/يونيه عن طريق الفيديو. وتبادل ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمين العام ومبعوثه الخاص إلى ليبيا الآراء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء الصراع الحالي وكفالة الحماية الفعالة للسكان المدنيين وتدشين عملية سياسية من شأنها أن تتيح تطوير الطموحات المشروعة للشعب الليبي. وخلال ذلك الاجتماع، كانت جميع المنظمات المشاركة متحدة في تصميمها على إيجاد حل دائم للأزمة وأصدرت بيانا صحفيا مشتركا في ذلك الصدد.

والمبعوث الخاص، السيد عبد الإله الخطيب، في جنوب أفريقيا اليوم للتشاور مع الرئيس جاكوب زوما بعد اجتماع اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي أمس. وسيصحب بعد ذلك نائبة الأمين العام إلى مالابو لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بغية مناقشة الخطوة القادمة في العملية السياسية مع القادة الأفارقة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأطراف الليبية. ويعتزم زيارة ليبيا في المستقبل القريب، ومن ثم سيسافر إلى نيويورك لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن.

وقد قام المبعوث الخاص برحلتين إضافيتين إلى ليبيا منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في ٣١ أيار/مايو (انظر S/PV.6541). وما برح على اتصال وثيق مع الطرفين. ويجادل تضييق شقة الخلافات بين الطرفين وبدء محادثات غير مباشرة. وفي يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه، اجتمع مع مسؤولي الحكومة في طرابلس وممثلي المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي وناقش مع الطرفين آراءهما بشأن عملية انتقالية.

بالمخاطر صوب أوروبا من ليبيا. ويبقى مصير العديد من أولئك المهاجرين مجهولا، إن لم يكنوا قد ماتوا في البحر.

وأثار العديد من البلدان المجاورة القلق البالغ بشأن تأثير الأزمة الليبية. إن فقد تحويلات العمال المهاجرين والتقارير التي تفيد بتدفق الأسلحة من ليبيا إلى منطقة الساحل قد يؤديان إلى زيادة تعقيد الحالة المشهة بالفعل في المنطقة. وعلى سبيل المثال، عاد ٧٠ ٥٠٠ تشادي و ٨٢ ٠٠٠ شخص من النيجر إلى بلديهما. إن العبء الاجتماعي الاقتصادي مسألة خطيرة.

ويسعدني أن أبلغكم أنه منذ ٢٩ أيار/مايو، تمكنت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى طرابلس والخمس وزليطن وغريان، في منطقة جبال نفوسة، وكذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مصراتة وأحدايا ومعبر الدهيبة الحدودي على الحدود الليبية التونسية. ويرجع الفضل في هذا بدرجة كبيرة إلى اتفاق تم التوصل إليه مع السلطات الليبية في نيسان/أبريل لتوفير الأمن وغيره من الترتيبات الضرورية للوكالات الإنسانية وفقا لأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، تلقى الأمين العام أكثر من ٤٥ رسالة من أكثر من ٢٥ من الدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الإقليمية، تبلغه فيها بالإجراءات المتخذة في ما يتعلق بتنفيذ القرار. وتعلق غالبية تلك الرسائل بالفقرتين ٤ و ٨، وتتعلق بقية الرسائل بالإعفاءات الإنسانية بموجب الفقرة ٧، رغم أنها لا تقع دائما في كل الحالات تحت إطار أحكام معينة.

في الشهر الماضي، قدمت للمجلس استكمالاً للرسالة التي وجهها الأمين لحلف الناتو في ٢٦ نيسان/أبريل إلى الأمين العام يبلغه فيها بالتقرير الشهري الأول للحلف. منذ ذلك الحين، تلقينا ثلاثة تقارير استكمالية تقنية -

ويجري أيضا اتصالات هاتفية متكررة بجميع الأطراف المعنية. ودارت المناقشات حول ضرورة إنهاء العمليات القتالية والاتفاق على ترتيب انتقالي يرتبط بعملية سياسية وتيسير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية.

وفي طرابلس، شجع المبعوث الخاص النظام على قبول فترة انتقالية وتحديد معاييرها. وشدت السلطات في طرابلس على محورية الأمم المتحدة في معالجة الأزمة الراهنة واستعدادها للاشتراك في عملية لتنفيذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وفي بنغازي، شدد المجلس الوطني الانتقالي على أهمية الانخراط في حوار يؤدي إلى حل سياسي. وأكد المجلس الوطني الانتقالي مجددا استعداده للعمل مع الأمم المتحدة، ومن خلالها، بما في ذلك الاشتراك في محادثات غير مباشرة لتحديد معالم فترة انتقالية.

وينبغي أن أشير أيضا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت اليوم أوامر بإلقاء القبض على العقيد معمر القذافي، وابنه، السيد سيف الإسلام القذافي، والسيد عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة الإنسانية. حتى ٢٣ حزيران/يونيه، كان أكثر من ١,١ مليون شخص قد عبروا الحدود الليبية إلى تونس ومصر والنيجر والجزائر وتشاد والسودان. غير أنه، مع سيطرة المعارضة على بعض البلدات والمدن، وردت تقارير تفيد بأن بعض العمال المهاجرين يعودون في الواقع إلى ليبيا. ولا يزال ما يقدر بحوالي ٣ ٠٠٠ شخص محصورين عند النقاط الحدودية في مصر وتونس والنيجر. ووصل حوالي ١٦ ٠٠٠ شخص بواسطة الزوارق إلى إيطاليا ومالطة. وهناك على الأقل ١ ٤٠٠ شخص، معظمهم مهاجرون أفارقة، في المنطقة أيضا. ويساورنا القلق أيضا بشأن العديد من المهاجرين، غالبيتهم من أفريقيا جنوب الصحراء، الذين يحضرون في ظروف مخوفة

أن يُبلغ المجتمع الدولي كلا الطرفين رسالة متسقة وواضحة وبتماسكة عن الحل السياسي.

رابعاً، يجب أن تشكل التحضيرات المبكرة لبناء السلام وتوطيد السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع جزءاً واضحاً من تخطيطنا. سنناقش ذلك باستفاضة أكثر في جلستنا الخاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشابين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد باسكو على تقديمه إحاطة إعلامية شاملة لمجلس الأمن عن الحالة في ليبيا.

تتعقد هذه الجلسة بعد مرور ١٠٠ يوم بالضبط على بدء القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي في ليبيا. على الرغم من ذلك العمل العسكري، لم يتحقق الحل للأزمة الليبية. بل تدهورت الحالة في الواقع، إذ ازدادت الخسائر في الأرواح بين المدنيين ولحق دمار واسع النطاق بالبنية الأساسية.

منذ بداية الأزمة الليبية، ظلت جنوب أفريقيا تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى تركيز طاقاته على إيجاد حل سياسي، وليس عسكرياً. وحتى الآن، ما زلنا نرى أن الحل السياسي، بدلا من العسكري، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم في ليبيا. وقد أكد هذا في الفقرة ٢ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي يشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى نتيجة سياسية. ولهذا السبب نعتقد اعتقاداً قوياً بضرورة تنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في مجمله نصاً وروحاً.

حينما صوتت جنوب أفريقيا لصالح القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، كان قصدنا كفالة حماية المدنيين، فضلاً عن

مؤرخة ٦ أيار/مايو، و ٧ حزيران/يونيه و ١٥ حزيران/يونيه على التوالي - بالإضافة إلى تقرير شهري ثان، مؤرخ في ٢٦ أيار/مايو، وتقرير شهري ثالث وصل اليوم.

أعلم أن رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا سيقدم إحاطة منفصلة إلى المجلس، لكن أود فقط أن أؤكد أنه وفقاً للفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، أكمل الأمين العام إجراءات تعيين ثمانية خبراء للعمل في فريق الخبراء لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

سأحتم بالنقاط التالية.

أولاً، القراران ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) واضحان. لدينا التزام بحماية الشعب الليبي، وهذا هدف الجهود الدولية الراهنة. يجب علينا كفالة أن تحظى حقوق الشعب الليبي وحرياته الأساسية بكامل الاحترام والحماية، وأن تُلبى تطلعاته المشروعة.

ثانياً، يساورنا القلق بشأن جميع التقارير الواردة عن وقوع ضحايا من المدنيين، سواء كان ذلك ناتجاً عن عنف النظام، الذي كان بالطبع مسؤولاً عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، أو جراء الأعمال العسكرية التي تقوم بها قوات المعارضة أو حلف شمال الأطلسي. لقد شدد الأمين العام على ضرورة بذل كل جهد ممكن لتجنب تعريض المدنيين للخطر.

ثالثاً، نحن نقدر الدعم الكامل الذي يقدمه مجلس الأمن والمجتمع الدولي للمبعوث الخاص الخطيب وهو يعمل مع الطرفين من أجل التوصل إلى حل سياسي لإنهاء العنف في ليبيا، والسماح لنا بتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وتلبية التطلعات المشروعة للشعب الليبي. وفي حين لا يزال إبرام الاتفاق بعيداً، فقد بدأت بالتأكيد عملية التفاوض. يجب أن يتاح للعملية مجالاً لتنمو فيه ولتؤتي ثمارها. من المهم

للأزمة، وافقت اللجنة على مواصلة عملها مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية والمجلس الوطني الانتقالي الليبي على أساس جملة عناصر من بينها ما يلي:

العنصر الأول دعوة كلا الطرفين إلى الالتزام بالوقف الفوري للأعمال العدائية. بعد توقف الأعمال العدائية، ينبغي للطرفين الليبيين، وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي، بدء حوار وطني شامل لوقف إطلاق النار، والمصالحة الوطنية، والترتيبات الانتقالية، ووضع جدول أعمال للتحويل الديمقراطي. وسوف يعقب الحوار الوطني إنشاء حكومة مؤقتة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام.

كررت اللجنة مرة أخرى طلب الاتحاد الأفريقي الداعي إلى الوقف الفوري للقتال وعمليات القصف التي يقودها حلف الأطلسي، من أجل منح السكان المدنيين بعض الراحة، والتخفيف من معاناتهم، والتمكين من تقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد إليها الحاجة إلى جميع المحتاجين.

ورحبت اللجنة أيضا بقرار العقيد القذافي ألا يكون جزءا من عملية المفاوضات. ونحن نأمل أن يساعد هذا القرار الذي اتخذته العقيد القذافي الأطراف الليبية على البدء فورا في حوار سياسي وفقا لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي. وسيتابع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي سيعقد في مالابو في وقت لاحق هذا الأسبوع، الجهود المبذولة لتنفيذ خارطة الطريق.

في الختام، تدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن والأمم المتحدة بصفة عامة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى العمل يدا بيد مع الاتحاد الأفريقي في إطار عزمنا الجماعي على تخليص الشعب الليبي من ويلات الصراع التي تحيط به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسفير خوسيه موريس كابرال ممثل البرتغال بصفته رئيس

وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى من يحتاجون إليها حاجة ماسة. كنا نأمل أن يخلق هذا بيئة مواتية يستطيع من خلالها الليبيون التفاوض لإيجاد حل للأزمة التي حلت بهم. لم يكن في نيتنا أبدا تغيير النظام، كما لم تكن نيتنا استهداف الأفراد. ينبغي أن يكون من يقرر مستقبل ليبيا الليبيون أنفسهم، وليس الغرباء.

في محاولة لدعم العملية السياسية في ليبيا، وضع الاتحاد الأفريقي خارطة طريق تحث على فترة انتقالية شاملة وتوافقية يقودها الليبيون. سوف يؤدي ذلك إلى اعتماد وتنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة لمعالجة أسباب الأزمة الحالية، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لتمكين الليبيين من اختيار قادتهم بحرية. للاتحاد الأفريقي دور مركزي في إيجاد أي حل في ليبيا، وسيواصل جهوده من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة هناك.

ومع ذلك فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في جهود السلام في ليبيا من أجل تنسيق مختلف المبادرات وتجنب أي لبس يمكن أن ينجم عن كثرة المبادرات. في ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما الدور الذي لا يزال يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الخطيب، في ليبيا.

استضافت جنوب أفريقيا أمس اجتماعا للجنة الرفيعة المستوى المخصصة المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي في بريتوريا لاستعراض التطورات في ليبيا ودور الاتحاد الأفريقي. حددت اللجنة الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي العميق بسبب استمرار القتال بين الطرفين المتحاربين في ليبيا، والقصف الجوي بقيادة الحلف الأطلسي. وأكدت اللجنة مجدداً اقتناع الاتحاد الأفريقي بأن الحل السياسي هو وحده الكفيل بأن يجعل من الممكن تسوية الصراع الحالي على نحو مستدام. وفي سبيل تحقيق أهدافها في إيجاد حل سياسي

قضائي، والوارد في الفقرة ١٩ (ج) من القرار، وأفادت باستلام ٢٥ إخطاراً بموجب حكم العقود السابقة الوارد في الفقرة ٢١ من القرار. كما ردت اللجنة، أو شرعت في الرد، على ما مجموعه ١٥ طلباً للحصول على إرشادات في ما يتعلق بنطاق تجميد الأصول وتنفيذه.

وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد للدول الأعضاء التي لم تتلقى بعد رداً على طلباتها الحصول على إرشادات أن أعضاء اللجنة يعملون بدأب للنظر في تلك الطلبات.

وبشأن حظر الأسلحة، فقد وافقت اللجنة على طلب للحصول على استثناء من ذلك التدبير، وفقاً للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بخصوص معدات إزالة الألغام. وفضلاً عن ذلك، ردت اللجنة على طلب للحصول على إيضاح بشأن نطاق حظر الأسلحة وكذلك طلب للحصول على معلومات إضافية بخصوص إنفاذ القرار في أعالي البحار. وفي سياق هذا الإنفاذ، تلقت اللجنة حتى الآن ١١ تقريراً عن تفتيش شحنات محملة على سفن متجهة إلى ليبيا.

وفي الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، أوعز المجلس إلى اللجنة بتحديد المزيد من السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات لإخضاعهم لتجميد الأصول. وما زالت اللجنة تنظر في معظم المقترحات المحددة. غير أنه وحتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، أدرجت اللجنة فردين باعتبارهما خاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول وأدرجت كياناً باعتبارها خاضعاً لتجميد الأصول.

وأخيراً، وفي الفقرة ٢٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، دعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى اللجنة في غضون ١٢٠ يوماً من اتخاذ هذا القرار، أي في موعد غايته ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، تقارير عن الخطوات التي اتخذتها بغية تنفيذ حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول تنفيذاً فعالاً. وحتى الآن، لم تستلم اللجنة

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى المجلس عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

خلال هذه الفترة، عقدت اللجنة جلسة مشاورات غير رسمية، في ٦ حزيران/يونيه، حيث اجتمعت بفريق الخبراء المعين حديثاً واستمعت إلى إحاطة إعلامية عن قيمة نظام إشعارات الإنترنت بالنسبة للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. يقوم الفريق حالياً ببعثات إلى العديد من البلدان الأوروبية، ثم سيسافر إلى بعض البلدان الأفريقية، بهدف جمع معلومات عن الدول، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والأطراف المعنية الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وتتوقع اللجنة أن تحصل على نسخة من تقرير الفريق المرحلي في موعد أقصاه ١٠ آب/أغسطس.

إلى جانب المشاورات غير الرسمية، تعاملت اللجنة مع عدد من الرسائل الخطية المقدمة من الدول الأعضاء، يتعلق معظمها بتدابير تجميد الأصول. لن أخوض في التفاصيل هنا فيما يتعلق بكل واحدة من الرسائل. باختصار، منحت اللجنة ١٠ طلبات للحصول على استثناءات من تجميد الأصول، بموجب الحكم المتعلق بالنفقات الأساسية المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأفادت اللجنة باستلام إخطار بموجب الحكم المتعلق بالأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى الخاضعة لرهن أو حكم

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية
لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

سوى ٣٠ تقريراً فقط عن التنفيذ. وأرسلت اللجنة مذكرتين
شفويتين إلى جميع الدول الأعضاء لتذكيرها بالموعد النهائي
لتقديم التقارير، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتذكيرها بذلك
مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير موريس
كابرال على إحاطته الإعلامية.